الزهراء: مجلة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v19i1.28010
السنة التاسعة عشرة، العدد : ٢، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م
هذا المنشور متاح مجانا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه CC-BY-SA
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

منهج التصحيح والتضعيف عند المحدثين: دراسة نقدية لمنهج الشيخ الألباني نموذجا

◊ محمد خير المستغفرين[١]
◊ سيف المجاب[٢]

[١،٢] جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا – إندونيسيا
Khoirul.mustaghfirin@uinjkt.ac.id
seiif85@gmail.com

تاريخ إصدار المقال :
تاريخ الاستلام: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢
تاريخ المراجعة: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢
تاريخ القبول: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية:
المنهج، التصحيح، التضعيف، المحدثون، الألباني

الملخص

يهدف البحث إلى الوقوف على منهج الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع عند المحدثين والتعرف على أصول أئمة الحديث قديما وحديثا في التصحيح والتضعيف بمعايير معينة ومقاييس علمية الخاضعة لقانون الرواية وأصول الحديث وعلومه والجرح والتعديل كما يهدف إلى دراسة منهج الشيخ الالباني في التصحيح والتضعيف دراسة نقدية علمية موضوعية، وسلك الباحث في هذا البحث على منهج تحليلي ونقدي موضوعي كما يعتمد على دراسة الكتب الحديثية ودواوينها وموسوعاتها الغزيرة ويرتكز في جانب علوم الحديث دراية بطريقة مكتبية كفية بحيث تستند إلى دراسة المراجع والمصادر المتوفرة المتخصصة في الموضوع محل البحث وأهم ما يتوصل إليه الباحث من خلال البحث والقراءة لهذا الموضوع ان الحكم على الحديث أمر اجتهادي فشأنه شأن المجتهد في الأحكام الفقهية يصيب فيه ويخطئ.

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v19i1.28010
Vol. 19, No. 02, 2022 M-1444 H
This is an open access article under CC-BY-SA license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

The Method of *Tashih* and *Tad'if* According to Narrators: A Critical Study on Albani's Method

◊ **Muhammad Khairul Mustaghfirin**[1]
◊ **Saiful Mujab**[2]

[1 2]*UIN Syarif Hidayatullah Jakarta – Indonesia*
Khoirul.mustaghfirin@uinjkt.ac.id
seiif85@gmail.com

Article History
Received: August 23 2022
Revised: August 30, 2022
Accepted: September 12, 2022

Keywords
Method, Tashih, Tad'if, Narrators, Albani

Abstract

The research aims to stand on the method of judging the hadith on the validity, goodness, weakness, or condition of the narrators, and to identify the origins of the hadith imams, past and present, in correcting and weakening according to certain standards and scientific standards that are subject to the law of the novel, the origins of hadith and its sciences, wound and modification. It also aims to study Sheikh Al-Albani's approach to correction and weakening. Objective scientific critical study, in this research, the researcher pursued an objective analytical and critical approach. It also relies on the study of hadith books, their collections, and abundant encyclopedias. It is based on the aspect of hadith sciences, in a sufficiently library method, so that it is based on the study of references and available sources specialized in the subject in question, and the most important findings of the researcher through research and reading of this. The matter is that judging a hadith is a matter of discretion, so it is the case of a mujtahid in jurisprudential rulings that he is right and wrong.

المقدمة

مما يدفع الباحث الى اختيار هذا الموضوع بروز بعض حقائق واقعية لا تنكر في بحوث ودراسات حديثية على سبيل المثال أن يقع أحد في لبس وخلط في تحديد الحديث والأسانيد والرواة بسبب عدم تحديد الحديث وعدم تحديد اسم الصحابي الراوي الأعلى (الهدي،٢٠٠٧) بالذات : فان المتن مرتبط بالصحابي ارتباطا وثيقا، ومن يريد تخريج حديث معين من صحابي معين عليه أن يبحث عنه من مسنده كما ينبغي من يريد تخريج متن عليه ان يبحث عن هذا الصحابي أيضا ثم يستفيد بكل هذه الأحا من يريد تخريج حديث أو أثر ودراسة حاله من حيث القبول أو الرد عليه أن يدقق ديث ومروياته في الحكم على هذا المتن ففي كلتا الحالتين كان المتن مرتبط بالصحابي (الهدي،٢٠٠٧).

أهمية دراسة الحكم على الحديث وفائدتها

إن الحكم على الحديث أمر في غاية الأهمية، لأنه مقصد دراسة ما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو عمل أو تقرير بكل تحر ودقة بالغة، ويمثل معرف السنة السنة النبوية المطهرة كما أن هذا العلم الذي يكون مع القرآن الكريم أصلى الإسلام كما ان الحكم على الحديث الشريف بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع هو غاية علوم الدارية أو علوم الحديث دراية والتي تسمى أيضا علم مصطلح الحديث كما أنه يمثل غاية علم الجرح والتعديل وعلم الرجال وعلم التخريج وعلم العلل وغير ذلك من علوم الدراية التي غايتها معرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد (الهدي،٢٠٠٧).

اختلاف العلماء في مسألة الحكم على الحديث في الأعصار المتأخرة.

إن الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف أو بعبارة أخرى " التصحيح والتضعيف" تعتبر علما في غاية الدقة، اجتهد فيها الجهابذة، وارتحلوا من أجل جمع مواده كأحوال الرجال والرواة وجمع الطرق وحفظوا ودرسوا وقضوا الليالي في مطالعته هذه مسألة خلافية منهم من منعها ومنهم من جوزها بشروط وأن الإمام ابن الصلاح قصر معرفة الحكم على الحديث على المتقدمين قائلا " إنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ودراستها فواضح أن التصحيح والتضعيف أمر اجتهادي قد تختلف من إمام إلى إمام آخر على حسب وجهة نظر الكل ودراسته لأحوال الرواة.

كما اختلفوا في مسألة الحكم على الحديث في الأعصار المتأخرة فمنعه بعضهم وجوزه آخرون ومنهم من قال بالجواز بشروط معينة، وممن قال بالمنع الإمام ابن الصلاح وممن قال بالجواز الإمام النووي وغيره فقد ذكر ابن كثير -رحمه الله- في اختصاره قضية الاختلاف في مسألة هل يجوز لأهل الأعصار المتأخرة أن يصحح الحديث أو يضعفه؟ بحيث ذهب ابن الصلاح أن باب الاجتهاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها قد أغلق، ولا سيما التصحيح الذي قد نص عليه، يقول: "يتعذر التصحيح اعتمادا على الأسانيد في هذه الأعصر المتأخرة، وهذا الذي قاله ابن الصلاح -رحمه الله- ناقشه فيه كثير من العلماء، منهم الإمام النووي -رحمه الله- الذي رأي بخلاف ما ذهب إليه ابن الصلاح، يقول النووي -رحمه الله- إن باب الاجتهاد لم يغلق، وأنه بإمكان العالم المتمكن أن ينظر في أسانيد الأحاديث، وأن يحكم على ضوء هذا النظر، وابن كثير يوافق النووي، وكل من جاء بعد ابن الصلاح يوافق النووي،

وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة، وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الإسماعيلي، والبرقاني، أبي نعيم الأصبهاني وغيرهم. وكتب أخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حيان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً. وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة. وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد. ويجوز له الإقدام على ذلك، وإن لم ينص على صحته حافظ قبله، موافقة للشيخ أبي زكريا يحيى النووي، وخلافاً للشيخ أبي عمرو ابن الصلاح (شاكر،٢٠٠٨).

القول الراجح:

والرأي الراجح الذي ارتضاه جماهير علماء الحديث قديما وحديثا جواز الحكم على الحديث بالتصحيح والتضعيف بشروط أهمها ما يأتي:

١. أن يكون الحديث لم يتعرض لبيان درجته إمام من أهل الحديث المتقدمين.
٢. أن يكون الدارس له متخصصا ومتمكنا في معرفة أدوات الحكم على الحديث.
٣. أن يكون محيطا بعلوم الرجال والجرح والتعديل.
٤. ان يكون لديه المعرفة التامة بدرجة الحديث لا يحيط بها إلا حافظ لطرق الحديث المختلفة ومجتهد في علوم الرجال و خبير بعلل الحديث كما التزم به كبار الحفاظ مثل الحافظ نور الدين الهيثمي (٨٠٧) في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.

فخلاصة القول، إن الأحاديث التي حكم عليها الأئمة المعتمدون بالتصحيح أو التضعيف لا يجوز لنا معارضتهم فيم أجمعوا على حكم فيها، كما لا يجوز لنا معارضة أحدهم إذا حكم على حديث ولم يعارض أحد منهم في حكمه وما اختلفوا فيها رجحنا أحكام الأعلم بالعلل، والاحفظ للطرق والاعرف بالجرح والتعديل وأما الأحاديث التي لم يتعرضوا لها بالتصحيح أو التضعيف فللمتخصصيين المتمرسين أن يدرسوها دراسة علمية متأنية معتمدين في دراستهم على قواعد الأئمة ومقاييسهم (مزيد،٢٠١٧).

شروط من يحكم على الحديث

إنه علم لا يستطيعه إلا من تضلع من علوم الدراية والرواية وتعمق في معرفة كتب السنة وطال نفسه في التخريج ودارسة الأسانيد ومن شروط الحكم على الحديث :

١. أن يكون محيطا بعلوم الرواية على وجه الاستيعاب
٢. أن يكون عالما بكتب السنة النبوية ومناهجها ومؤلفيها.
٣. أن يكون ملما بطرق التخريج
٤. أن يكون عالما بكتب الرجال وقواعد الجرح والتعديل
٥. أن يكون عالما بكتب الأئمة في التخريج ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث

٦. أن يكون ذا خبرة في الصياغة واستنباط الأحكام
٧. أن يكون متزنا في دراسته وأحكامه لا يميل ولا يتعصب وان يكون منصفا (الزحيلي، ٢٠٠٦).

كيفية معرفة أهلية الحكم على الحديث

أن يأخذ عدة أحاديث ثم يخرجها ويدرس أسانيدها بدقة وتحر ثم ينظر تخريج الأئمة وأحكامهم على الأحاديث مثلا يختار عشرة أحاديث من كتاب نصب الراية في تخريج كتاب الهداية ثم يخرج تلك الأحاديث ويحكم عليها ثم يراجع عمله مع عمل الإمام الزيلعى أو مع أحد كتب تحقيقات المعاصرين وأحكامهم على الأحاديث مثل الشيخ أحمد شاكر، والشيخ عبد الله الصديق الغماري والشيخ شعبث الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط والشيخ محمد عوامة والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي والشيخ رفعت فوزي عبد المطلب ونحوهم فإن وجد حكمه موافقا لما حكم عليه سلفه من أئمة الحديث فليطمئن واذا كان حكمه مخالفا لأحكامهم فليتوقف.

طرق الحكم على الحديث ونموذج كل طريق منها

للحكم على الحديث ثلاث طرق وهي: نقلي ودرائي ونقلي درائي

الحكم النقلي:

هو الحكم على الحديث النبوي الشريف بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو شديد الضعف ،أو بعبارة أخرى الحكم على الحديث أو الأثر بالمقبول أو المردود المنقولة من أحكام أئمة الحديث الأقدمين مثل الإمام البخاري ومسلم والترمذي ونحوهم لأنهم حكموا على الأحاديث والآثار ميزوا الصحيح منها من الضعيف وما تركوا حديثا دون الحكم عليها وبيان درجاتها وعللها بيانا شافيا فعلى الباحث عن درجة الحديث الوقوف على أحكامهم لأنهم أهل الدراية بهذا الأمر.

مثاله حديث **(مفتاح الصلاة الطهوروتحريمها التكبيروتحليلها التسليم)**

فقد أخرج الترمذي في سننه (الترميذي،٢٠٠٨) حدثنا قتيبة و هناد و محمود بن غيلان قالوا حدثنا وكيع عن سفيان و حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن [بن مهدي] حدثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي : عن النبي صلى الله عليه و سلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم **قال أبو عيسى:** هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب و أحسن وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق و قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه [قال أبو عيسى] و سمعت محمد بن اسماعيل يقول كان أحمد بن حنبل و اسحق بن ابراهيم و الحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد و هو ومقارب الحديث [قال أبو عيسى] و في الباب عن جابر و أبي سعيد (أبو داود،١٩٩٦) (الترميذي،٢٠٠٨) (ابن ماجه، ٢٠٠٤) (أحمد، ١٩٩٥) (ابي يعلي، ١٩٩٨) (الطبراني، ٢٠١٢) (الدارقطني، ٢٠٠٨) (الحاكم، ١٩٩٠) (البيهقي، ١٤٢٤هـ).

وزاد شارحه المباركفوري وقال انه صححه الحاكم وابن السكن ونقل عن التلخيص الحبير ونصب الراية كلام هذين الحافظين كما نقل كلام الامام ا لنووي حكمه بالحسن ولخص المباركفوري الى أن الحديث حسن يصلح للاحتجاج وله شواهد ترتقي الى الصحيح وفي النفح الشذي شرح سنن الترمذي لابن سيد الناس قال: ليس في الباب أمثل من حديث على فأقل مراتبه الحسن قال الشيخ الألباني : حسن صحيح.

الحكم الدرائي:

نسبة إلى علوم الدراية سميت بذلك لأن هذا الحكم يعتمد غالبا على علوم الدراية أو علم مصطلح الحديث أو علوم الحديث دراية. فهو الحكم على الحديث عن طريق دراسة الحديث بأنفسنا سندا ومتنا وفق علوم الحديث التي درسناها للوصول إلى الحكم المطلوب، ذلك لأننا في بعض الأحيان لا نقف على حكم الأئمة المتقدمين على الحديث الذي نطلبه ونقصده وقد تركوا لنا تراثا من خلاله يمكننا محاولة الحكم عليه بقدر الإمكان.

وقد روى النسائي في سننه أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ قال حدثنا سفيان عن عمرو عن صهيب مولى بن عامر عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ما من إنسان قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها إلا سأله الله عز و جل عنها قيل يا رسول الله وما حقها قال يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرمى بها قال الشيخ الألباني : ضعيف فقد روى النسائي هذا الحديث ولم يتكلم عليه والشأن فيه انه يتكلم على الضعيف في الغالب ومن هنا نطمئن لسلامة الحديث (النسائي،٩١٥) لكننا نراجع جامع الأصول فنجد محققه الشيخ عبد القادر الأرنؤوط يقول إسناده حسن وله شاهد عن الشريد بن سويد أخرجه أحمد في مسنده.

وبالنسبة لرجال الحديث ففيه (سفيان) بن عيينة الإمام الحجة الثبت)عمرو) بن دينار الجمحيّ المكيّ، ثقة ثبت (صُهيب، مولى ابن عامر) الحذّاء، أبو موسى المكيّ، مقبول [٤].روى عن عبد الله بن عمرو. وعنه عمرو بن دينار، ذكره ابن حبّان فِي "الثقات". وَقَالَ ابن القطّان: لا يُعرف. تفرّد به المصنّف بحديث الباب فقط، والله تعالى أعلم (السيوطي،٢٠١٠).

الحكم النقلي الدرائي:

هو الحكم على الحديث الذي نأخذه عن علماء الحديث وأئمته العظام وحفاظه الجهابذة و أيضا نبذل جهدنا الواسع معهم للحكم عليه حتى نصل الى حكم دقيق على الحديث المقصود وذلك لأننا أحيانا نجد أحكاما للأئمة على حديث، لكننا نجدهم مختلفين فيه وحينئذ عملنا الدرائي يرجح أقوال العلماء واختلافهم في تصحيح أو تضعيف الحديث.

مثاله ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه حدثنا يوسف بن موسى القطان . حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لرجل (ما تقول في الصلاة ؟) قال أتشهد ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار . أما والله ما أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ : قال (حولها ندندن) قال المحقق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: في الزوائد إسناده صحيح رجاله ثقات [٣٨٤٧ - ش - (ما أحسن دندنتك) أي كلامك الخفي .] قال الشيخ الألباني : صحيح وقال أ.د عبد المهدي عبد القادر أي انه جمعه البوصيري في الزوائد وصححه وإذا رجعنا إلى في مصباح الزجاجة فنراجع كتاب إقامة الصلاة باب ما يقال بعد التشهد فنجد الحديث الذي معنا، ثم نجد قول البوصيري : إسناد صحيح ورجاله ثقات ثم ذكر تخريجاته فواضح انه حكم على الحديث بالصحة أو الضعف ثم درس أسانيدها المحقق المعاصر كل راو على حدة فوجدها كما قال الامام البوصيري (ابن ماجه،٨٨٧).

وما أخرجه الإمام أحمد في مسنده حدثنا عفان حدثنا شعبة عن أبي إسحق قال سمعت عمرو ابن ميمون قال: صلى بنا عمر بجمع الصبحَ ثم وقف وقال: إن المشركين كانوا لا يُفيضون حتى تطلع الشمس، وإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خالفهم ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس. قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح رواه الجماعة

إلا مسلما فصحح الشيخ إسناد هذا الحديث وعزاه للسبعة وهم الجماعة : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد (شاكر،٢٠١٣).

سنن ابن ماجه (٢/ ٩٠٦)٢٧١٤ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا محمد بن شعيب بن شابور . ثنا عبد الرحمن يا رسول الله يزيد ابن جابر عن سعيد بن أبي سعيد أنه حدثه عن أنس بن مالك قال إني لتحت ناقة رسول الله صلى الله عليه و سلم يسيل على لعابها . فسمعته يقول : (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه . ألا لا وصية لوارث) في الزوائد إسناده صحيح . ومحمد بن شعيب وثقه رحيم وأبو داود . وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري . قال الشيخ الألباني : صحيح.

سنن الدارقطني (٤/ ٧٠) ٨ - نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز نا داود بن رشيد نا عمرو بن عبد الواحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نا سعيد بن أبي سعيد عن أنس بن مالك قال إني لتحت ناقة رسول الله صلى الله عليه و سلم يسيل على لعابها فسمعته يقول : إن الله عز و جل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث والولد للفراش وللعاهر الحجر لا يدعين رجل إلى غير أبيه ولا ينتمي إلى غير مواليه فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله متتابعة لا تنفق المرأة شيئا من بيت زوجها إلا بإذنه فقال رجل ولا الطعام يا رسول الله قال ذاك أفضل أموالنا ثم قال ألا إن العارية مؤداة والدين مقضي والزعيم غارم.

سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٤/ ١٨)صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، لجهالة سعيد بن أبي سعيد -وهو رجل شامي كان ببيروت- وقد ظنه ابن عساكر سعيدَ بنَ أبي سعيد المقبري، وتبعه المزي في "الأطراف" وكذلك ظنه الضياء المقدسي في "مختارته" (٢١٤٤)، وابن التركماني في "الجوهر النقي" ٦/ ٢٦٤ - ٢٦٥، وعليه صحح الضياء الحديثَ، وجوّده ابن التركماني فلم يُصيبوا. سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط(19 /4)

وفرق بين الشامي وبين المقبري الخطيبُ البغدادي في "المتفق والمفترق" ٢/ ١٠٤٦، والحافظ سعد الدين الحارثي كما قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" ووافقهما على ذلك وبذلك جزم ابن عبد الهادي في "التنقيح" (١٧١٧)، وهو الصواب كما جاء مصرحًا به في بعض روايات الحديث.

وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٢١)، والدارقطني (٤٠٦٦) و (٤٠٦٧)، ومن طريقه البيهقي ٦/ ٢٦٤ - ٢٦٥ من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به. وقد جاء عند الدارقطني في الرواية الثانية: عن سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل. الحديث عند الطبراني والدارقطني مطول بنحو حديث عمرو بن خارجة السالف برقم (٢٧١٢)، وقد أخرج قصة الادعاء إلى غير الأب وتولي غير الموالي من حديث سعيد بن أبي سعيد، عن أنس: أبو داود (٥١١٥)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (٦٤٢) وكلاهما قال: عن سعيد بن أبي سعيد ونحن ببيروت.

سنن أبي داود (٤/ ٤٩٢)٥١١٧ - حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى حدثنا عمر بن عبد الواحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثنى سعيد بن أبى سعيد - ونحن ببيروت - عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول « من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة ».

المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (١/ ٩٥)(٦٤٢) أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي حدثنا محمد بن أحمد بن اللؤلؤي حدثنا داود حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا عمر بن

عبد الواحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثني سعيد بن أبي سعيد ونحن ببيروت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة.

سعيد بن ابى سعيد المقبرى أبو سعد، قال ابن ابى اويس ينسب إلى مقبرة، وقال غيره: أبو سعيد مكاتب لامرأة من بنى ليث مدني، وقال ابن طهمان عن ابن ابى ذئب عن سعيد المقبرى عن النبي صلى الله عليه وسلم: ما سمعتم عنى من حديث تعرفونه فصدقوه، وقال يحيى: عن ابى هريرة، وهو وهم ليس فيه أبو هريرة هو سعيد بن كيسان. التاريخ الكبير (٣/ ٤٧٤)باب السين ١٥٨٥ - الجرح والتعديل(57 /4) .

سئل ابى عن سعيد المقبرى فقال: ليس به بأس. حدثنا عبد الرحمن قال سمعت ابى يقول: سعيد المقبرى صدوق. حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عن سعيد المقبرى فقال: مدينى ثقة. الثقات لابن حبان (٤/ ٢٨٤) ٢٩٢٦ - سعيد بن أبى سعيد المقبري كنيته أبو سعد نسب إلى مقبرة.

المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (١/ ٩٤)٥٦٩- (٢) سعيد بن أبي سعيد المقبري واسم أبي سعيد كيسان مولى بني ليث مدني سمع أبا هريرة وعبد الله بن عمر وحدث عن أبيه عن أبي هريرة روى عنه مالك وابن أبي ذئب وعبيدالله بن عمر العمري وعبد الرحمن بن إسحاق ومحمد بن عجلان وليث بن سعد وغيرهم وحديثه كثير متسع. المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (١/ ٩٤)٥٧١- (٤) سعيد بن أبي سعيد الشامي كان ينزل بيروت وحدث عن أنس بن مالك روى عنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

تقريب التهذيب (١/ ٣٥٤) سعيد بن أبي سعيد جلس المقبري أبو سعد المدني ثقة من الثالثة تغير قبل موته بأربع سنين وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة مات في حدود العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها ع سعيد بن أبي سعيد البيروتي الساحلي مجهول من الخامسة وهم بن عساكر الخطيب لكونه فرق بين هذا والمقبري والصواب مع الخطيب ويحتمل أن يكون هو سعيد بن خالد بن أبي طويل تمييز.

نموذج الحكم على الحديث عند الشيخ الألباني

ومثاله ما وقع فيه الشيخ الألباني في الاشتباه في تحديد اسم الراوي وتخريج الحديث أو الأثر مما يسبب إلى الخلط في إصدار أحكامه الدقيقة، والذي يدرس تحقيقاته وتخريجاته يكتشف غير ذلك، وهذا الأمر يؤدي إلى تعديل الأسماء المجرحة وتجريح الأسماء المعدلة وتغيير الأسانيد ونسبة الأحاديث لغير رواتها على سبيل المثال لا الحصر ماقام به الشيخ في تحقيقاته وتعليقاته على حديث " **السجود على الحجر**" فعله ابن عمر وابن عباس نقله الأثرم فقد خرج الحديث من مسند أبي داود الطيالسي والمستدرك وسنن الدارمي وضعفاء العقيلي وقد جاء في سنده عندهم محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عباس (الغليل،١١١٢).

وبعد القيام بتخريج هذا الحديث ودراسة أسانيده والحكم عليها فبان الاشتباه لدى الألباني وقال: "إن محمد بن عباد بن جعفر المذكور خطأ والصواب عنده محمد بن عباد عن أبي جعفر فقد ذكر الطريق الذي رواه العقيلي في الضعفاء وهذا يعتبر وهما لأن الشواهد والمتابعات كلها تدل على أن الراوي المذكور محمد بن عباد بن جعفر كما روي في مسند الشافعي جاء فيه ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال رأيت ابن عباس ونحوه (الشافعي،٢٠١٣).

كما نأتي بمثال آخر: من وقف على هذا الحديث بصورتيه هاتين، قد يظنه حديثين أحدهما عن أبي موسى الأشعري والآخر عن عبد الله بن قيس لكنه لو تأمل وافترض أن يكون رجلا واحدا وراجع كتب الرجال والتراجم فانه يتضح له أنهما راو واحد وفي الأول استخدم اسم الكنية وأما الثاني استخدم الاسم بالكامل .ما رواه البزار في مسنده قال: أخبرنا عمرو بن علي ، قال : أخبرنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، عن ليث يعني ابن أبي سليم ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، Bه ، قال : صلى بنا رسول الله A ، ثم قال : « يا أيها الناس ، إن الله أمركم أن تتقوا الله ، وأن تقولوا قولا سديدا » ، ثم تخلل الرجال إلى النساء ، فقال : « إن الله يأمرني أن آمركن أن تتقين الله ، وأن تقلن قولا سديدا » (البزار,٢٠٠٩)

وما رواه أحمد بن حنبل في مسنده حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الصمد ثنا يزيد يعنى بن إبراهيم أنا ليث عن أبي بردة عن عبد الله بن قيس قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه و سلم صلاة ثم قال على مكانكم اثبتوا ثم أتى الرجال فقال ان الله عز و جل يأمرني ان آمركم ان تتقوا الله تعالى وان تقولوا قولا سديدا ثم تخلل إلى النساء فقال لهن ان الله عز و جل يأمرني ان آمركن ان تتقوا الله وان تقولوا قولا سديدا قال ثم رجع حتى أتى الرجال فقال إذا دخلتم مساجد المسلمين وأسواقهم ومعكم النبل فخذوا بنصولها لا تصيبوا بها أحدا فتؤذوه أو تجرحوه.

وعن عبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري فقال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه و سلم صلاة ثم قال : على مكانكم اثبتوا ثم أتى الرجال فقال : " إن الله عز و جل أمرني أن آمركم أن تتقوا الله وأن تقولوا قولا سديدا " ثم تخلل إلى النساء فقال لهن : " إن الله يأمرني أن آمركن أن تتقوا الله وأن تقولوا قولا سديدا " . قلت : فذكر الحديث رواه أحمد والبزار إلا أنه قال للنساء : " أن تتقين الله وأن تقلن قولا سديدا " . وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس وبقية رجال أحمد رجال الصحيح (الطحان،٢٠١٣).

الخلاصة

نلخص من هذه العجالة إلى معرفة أحوال الحديث النبوي الشريف وطرق الحكم عليه بالتصحيح أو التحسين أو التضعيف وما أشبه ذلك و التعرف على آراء العلماء واختلافهم في قضية الحكم على الحديث في الأعصر المتأخرة ومعرفة القول الراجح منها كما سلك الباحث في هذا البحث على المنهج الموضوعي والتحليلي بحيث يختار موضوعا واحدا ثم يجمع عناصرا ذات علاقة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأهم ما يتوصل إليه الباحث من خلال البحث والقراءة لهذا الموضوع ان الحكم على الحديث أمر اجتهادي فشأنه شأن المجتهد في الأحكام الفقهية يصيب فيه ويخطئ (عبد الله حميدة،٢٠١١).

المصادر والمراجع

ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد. (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م). *أسد الغابة في معرفة الصحابة، ت: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي. (١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م). *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرنؤوط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. (د.ت.). *صحيح ابن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي*. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد. (١٩٠٠ م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس*. بيروت: دار صابر.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. (١٤١٢ هـ – ١٩٩٢). *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*. بيروت: دار الجيل.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (١٤١٥هـ-١٩٩٥م). *تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي*. دمشق سوريا: دار الفكر.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (د.ت.). *سنن أبن ماجة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي*. مصر: دار إحياء الكتب العربية، بدون سنة الطباعة.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥) *معرفة الصحابة لابن منده، تحقيق: عامر حسن صبري*. إمارة أبو ظبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني. (١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م). *سنن أبي داود، ت: شعيب الأرنؤوط*. بيروت: دار الرسالة العلمية.

أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد. (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م). *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد. (١٤١٩ هـ-١٩٩٨م). *معرفة الصحابة لأبي نعيم، ت: عادل بن يوسف العزازي*. الرياض: دار الوطن.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. (١٤٢٢هـ). *صحيح البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر*. بيروت: دار طوق النجاة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت.). *التاريخ الكبير، ت: محمد عبد المعيد خان*. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، بدون سنة الطباعة.

البصري، أبو عبد الله محمد المعروف بابن سعد. (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م). *الطبقات الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م). *سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر*. مصر: مكتبة المصطفى البابي الحلبي.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري. (١٤١١ هـ-١٩٩٠م). *المستدرك على الصحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م). *مسند الإمام الدارمي، ت: مرزوق بن هياس بن سعيد آل مرزوق الزهراني*. الناشر: بدون الناشر لأنه طبع على نفقة مريده المحقق و إهداء منه للمكتبة الشاملة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣ م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: على محمد البجاوي*. بيروت: دار المعرفة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م). *سير أعلام النبلاء، دراسة و ت: شعيب الأرنؤط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م). *تذهيب تهذيب الكمال، ت: غنيم عباس غنيم و مجدي السيد أمين*. مصر: الفاروق الحديثة للطباعة و النشر.

رضا بن زكريا بن محمد بن عبد الله حميدة. (٢٠١١)، *الإرشاد إلى كيفية دراسة الإسناد*. القاهرة: مكتبة الإيمان.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. (٢٠٠٢م). *الأعلام*. بيروت: دار العلم للملايين.

السباعي، مصطفى. (١٤٣٣ هـ- ٢٠١٢ م). *السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي*. القاهرة: دار السلام.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد. (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). *المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ت: محمد عثمان الخشت*. بيروت: دار الكتاب العربي.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (د.ت.). *صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني*. الناشر: المكتبة الشاملة، إلكتروني بدون الطباعة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). *جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير، ت: مختار إبراهيم الهائج*. القاهرة: الأزهر الشريف.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (١٤٠٣ هـ). *طبقات الحفاظ*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *الوافي بالوفيات، ت: أحمد الأرناؤوط*. بيروت: دار إحياء التراث.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم. (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م). *مسند الشاميين*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم. (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). *الروض الداني (المعجم الصغير)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمرير*. بيروت: المكتب الإسلامي.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم. (١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م). *المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي*. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود. (١٤١٩هـ-١٩٩٩م). *مسند أبي داود الطيالسي، ت: محمد بن عبد المحسن التركي*. مصر: دار هجر.

عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي. (٢٠٠٧). *طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف*. القاهرة: مكتبة الإيمان.

العبسي، أبو بكر بن أبي شيبة. (١٤٠٩هـ). *الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ت: كمال يوسف الحوت*. الرياض: مكتبة الرشد.

العجلوني، إسماعيل بن محمد. (١٣٥١ هـ). *كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس*. القاهرة: مكتبة القدسي.

العسقلاني، ابن حجر. (١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م). *تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة*. سوريا: دار الرشيد.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل. (١٤١٥هـ-١٩٩٤م). *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد.

العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (١٣٢٦ هـ). *تهذيب التهذيب*. الهند: مطبعة دار المعارف النظامية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (١٤١٥ هـ). *الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض*. بيروت: دار الكتب العلمية.

على عبد الباسط مزيد. (٢٠١٣). *التعقبات الحديثية على الشيخ الألباني*. القاهرة: مكتبة الجامعة الأزهرية.

القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن الشهير بابن قنفذ. (١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م). *الوفيات، ت: عادل نويهض*. بيروت: دار الآفاق الجديدية.

مالك بن أنس. (١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م). *الموطأ، ت: محمد مصطفى الأعظمي*. أبو ظبي: مؤسسة زيد آل نهيان.

المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان. (١٤٠١هـ-١٩٨١م). *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ت: بكري حياني*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمود الطحان. (١٩٩٦م). *أصول التخريج ودراسة الأسانيد*. الرياض: الطبعة الثالثة.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف*. بيروت مؤسسة الرسالة.

مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د.ت.). *صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد. (١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م). *الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ت: الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش*. بيروت: دار خضر.

المناوي، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *كَشْفُ المَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله. (١٤١٧هـ). *الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، ت: إبراهيم شمس الدين*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى. (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). *مسند أبي يعلى، ت: حسين سليم أسد*. دمشق: دار المأمون للتراث.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). *المجتبى من السنن: السنن الصغرى للنسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة*. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). *السنن الكبرى، ت: حسن عبد المنعم شلبي*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (١٤١٤هـ-١٩٩٤م). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي*. القاهرة: مكتبة القدسي.